المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الثالث– العدد الثاني – يوليو 2024

Faculty of Education journal –July 2024–Volume :3–Issue:2

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/. 10.37375/foej.v3i1.2830

التنافس الاستعمارية على الحدود بين تشاد والسودان

1898–1924

د. صلاح محمد اجبارة

كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

smejbara@su.edu.ly

الملّخص:

تناول هذا البحث فترة التنافس الاستعماري على الحدود بين تشاد والسودان في الفترة من 1898 إلى 1924، حيث شهدت هذه الفترة صراعًا بين القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية للسيطرة على المنطقة، مما أدى إلى رسم حدود أدت إلى تقسيم القبائل دون مراعاة لتكويناتها الاجتماعية والرعوية مخلفة جملة من المشاكل الحدودية، كما تناول البحث تفاصيل اتفاقية الحدود بين فرانسا الاستعمارية عن تشاد الحالية وانجلترا الاستعمارية عن السودان الحالي التي وقعت في سنة 1904 والملاحق المكملة لها سنة 1924.

الكلمات المفتاحية (سلطنة ودّاي – سلطنة دارفور – تشاد– علي دينار– النزاعات الحدودية).

Colonial Rivalry on the Chad-Sudan Border 1898-1924

D. Salah. M, Ejbara

smejbara@su.edu.ly

Faculty of Art's – Sirte University

Abstract:

This study delves into the colonial competition between France and Britain for dominance in Chad and Sudan during the late 19th and early 20th centuries. The border region became a focal point for their imperial ambitions and the control of strategic resources. French expansion began in the late 1880s with the establishment of military outposts in southern Chad. Their 1898 treaty with the Sultan of Wadai formalized its status as a French protectorate, directly challenging British aspirations to extend control across all of Sudan, particularly its western regions. Throughout this study, we will explore the key events and outcomes of this colonial rivalry.

Kay word: Border disputes- Wadai Sultanate - Darfur Sultanate – Chad.

المقدمة:

تُمثّل الحدود الدولية حجر الأساس في العلاقات بين الدول المتجاورة، حيث تُحدد نطاق سيادتها واختصاصاتها على أراضيها. وترتبط نوعية هذه العلاقات بشكل وثيق بوضوح وسلامة تلك الحدود. ففي حال تمتعت الدول بحدودٍ مُتّفق عليها وخالية من النزاعات، تصبح سيادتها كاملة على أراضيها، ممّا يُؤدّي إلى استقرار علاقاتها مع جيرانها.

أمّا في حال نشوب نزاعاتٍ حدودية، فإنّ ذلك يُهدّد سيادة الدول واستقلالها، ويُصبح مصدرًا للتوتر والاضطرابات في العلاقات الدولية. ممّا يُؤكّد على أهمية ترسيم الحدود بشكلٍ عادلٍ ومنصف، واتّفاق جميع الأطراف المعنية لضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

تتصدّر النزاعات الحدودية قائمة أسباب التوتر الدولي في الوقت الحاضر، تاركةً أثرًا عميقًا على العلاقات بين الدول المتنازعة. فإذا لم تُحلّ هذه النزاعات سلميًا، قد تتطور إلى مواجهات عسكرية وحروبٍ دامية، كما حدث في الحرب الليبية التشادية حول شريط "أوزو" الحدودي، والتي استمرت لعقد من الزمان 1978–1987 مخلفة أثارا ونذوب لا زال يعاني منها الشعبين خاصة على حدود التماس بين البلدين، لذا، يتوجب دراسة مشاكل الحدود بين البلدان بغية إيجاد حلول مستدامة، كما ينبغي تسوية النزاعات القائمة سلميًا، فالسودان موضوع الدراسة يعاني من مشكلات حدودية معقدة بسبب امتداده لمسافات طويلة وتعدد جيرانه، وترجع هذه المشكلات إلى المعاهدات الاستعمارية التي أبرمتها الدول الأوروبية دون مراعاة لعديد العوامل، مثل الوحدة الجغرافية للأقاليم، ووحدة اللغة والدين، أو القبائل التي تمّ تقسيمها دون احترام لحقّها في تقرير المصير، ممّا أدّى إلى نشوء القبائل الحدودية المشتركة التي تُشكّل أحد أهمّ أسباب النزاعات الحدودية. وتُعدّ مشاكل الحدود للسودان كثيرة منها بين السودان وإثيوبيا والسودان ومصر أما حدود السودان الغربية، موضوع البحث الحالي، مثالًا صارخًا على مشكلات القبائل المشتركة، والتي تؤثّر سلبًا على العلاقات مع دول الجوار.

كانت المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان مسرحًا للتنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، وكانت كلتا القوتين حريصتين على توسيع إمبراطوريتيهما والسيطرة على الموارد الاستراتيجية في المنطقة، والتي شملت الذهب والعاج والمطاط، حيث بدأ التوسع الفرنسي في المنطقة في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما أنشأوا عددًا من المواقع العسكرية في جنوب تشاد وقاموا بتوقيع معاهدة مع سلطان ودّاي سنة 1898، ، أصبحت بموجبها محمية فرنسية، أدخلتهم هذه الخطوة في صراع مباشر مع البريطانيين، الذين كانوا يسعون إلى بسط سيطرتهم على كافة مناطق السودان وخاصة الغربية منه.

حيث سيطروا على السودان بعد هزيمة المهدية في 1885، ومدوا ابصارهم نحو حوض تشاد، إلى أن وقع تصادم مع فرنسا في موقعة فاشودة جول مناطق النفوذ أنهي بتوقيع اتفاقية فاشودة عام 1899، حددت بموجبها مناطق نفوذ القوتين في المنطقة، ومع ذلك لم تحل إشكاليات مناطق النفود على الحدود الغربية للسودان بين القوتين المتنافستين.

في عام 1904، وقعت فرنسا وبريطانيا اتفاقية أخرى، حددت هذه المرة الحدود بين تشاد والسودان بمزيد من التفصيل، ومنحت الاتفاقية فرنسا السيطرة على معظم حوض تشاد، بينما احتفظت بريطانيا بالسيطرة على السودان، ومع ذلك، فإن الاتفاق لم يحل جميع القضايا العالقة بين القوتين، واستمرت التوترات في المنطقة.

أهمية الدراسة:

لدراسة مشاكل الحدود بشكل عام أهمية كبيرة، تكمن في المساعدة على فهم جدور النزاعات الحدودية والمساهمة في تحديد حلول مستدامة لها بحيث تمنع تفاقم تلك النزاعات والحد من تحويلها إلى صراعات مسلحة تهدد أمن الدول، وفي السودان وتشاد تحديدا ونظرا للحدود المشتركة الطويلة والتاريخ المشترك بين البلدين وكذلك الموارد الحدودية المشتركة فدراسة الحدود ليست مهمة للبلدين فحسب بل مهمة للقارة الافريقية بأكملها فالاستقرار يعزز التنمية والتطور للجميع.

مشكلة البحث:

هناك سؤال رئيسي تتمحور حوله هذه الدراسة يكمن في التداخل القبلي بين البلدين ودوره في تعميق مشكلة رسم الحدود لدى المستمر، فإلى أي مدى ساهم الانتشار السكاني بن البلدين وتحديدا على حدود التماس من خلق مشكلة حدودية لم تكن معروفة قبل الوجود الاستعماري؟ ومن هذا السؤال تفرت أسلة أخرى منها:

- ما هي طبيعة المشكلة الحدودية بين تشاد الفرنسية ودارفور السلطنة 1898-1916؟
- ما طبيعة المشكلة الحدودية بين تشاد الفرنسية ودارفور الإنجليزية 1919-1924؟

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العوامل المؤثرة في النزاع الحدودي بين المنطقتين، كما هدفت إلى التعرف على التداخل السكاني بين المنطقتين إبان الحقبة الاستعمارية لكليهما، ودور التوريع الجغرافي للسكان في تعميق المشكلة الحدودية.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على مجموعة من الوثائق والمصادر الرئيسية بالإضافة إلى بعض المراجع ذات العلاقة بالموضوع، خضعت جميعها للفحص والتدقيق والقراءات المعمقة، والتي تم الاستناد عليها في سرد وتحليل المادة التاريخية، في محاولة لقراءة جديدة لموضوع التنافس الاستعمارية على الحدود بين تشاد والسودان.

التصميم الإجرائي للبحث:

يتضمن البحث مقدمة وثلاث محاور وخاتمة تضمنت الخلاصات واستنتاجات وكانت المحاور على النحو التالي:

أولاً: الاتفاقية الانجلو فرنسية 1898

ثانياً: مفاوضات حول الحدود بين سلطان دارفور والحكومة الفرنسية 1909-1916

ثالثاً: الاتفاق البريطاني الفرنسي حول الحدود بين تشاد والسودان 1919-1924

أولاً. الاتفاقية الانجلو فرنسية 1898

في دروة التنافس الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا في سط وغرب القارة وتجنبا لصدام المباشر بينهما وقعت اتفاقية عرفت باتفاقية النيجر لترسم الحدود بين ممتلكاتهما في مناطق النيجر وشمال نيجيريا حتى إفريقيا الوسطى في باريس بتاريخ 1898.06.14 لاحقا في 13يونيو 1899 تم تبادل التصديقات وفي لندن، وبعد حادثة فاشودة سارعت فرنسا إلى استكمال المادة الرابعة من هذه الاتفاقية بإعلان التوقيع عليه في 21 مارس 1899، بعد ذلك عرفت باتفاقية الانجلو فرنسية لترسيم الحدود بين فرنسا وانجلترا الاستعماريتين، كان ملحق المادة الرابعة لتحديد مناطق النفوذ لكلا الطرفين في بلاد السودان وورد تحديد الحدود بين دارفور وودَّاي بالفقرة الثانية من الاتفاقية، وصدر ملحق لها بتاريخ 13 يونيو 1899 (Intell 1/1/2- 10 Jan.1911) كان أكثر تحديداً لنقاط النزاع وكيفية تسويته ووقع الاتفاقية وملحقها كل من وزيري خارجية الدولتين، إلا أن تنفيد الاتفاقية وترسيم الحدود بين البلدين أستغرق وقت طويل حيث استأنفت لجان الترسيم بعد الحرب العالمية الأولى وفي سنة 1924 وقع بروتوكول آخر كملحق للاتفاقية أنهى مسألة الترسيم الافتراضي للحدود فأساس المشكلة تكمن في دار تاما ودار مساليت حيث عدت مناطق متنازع عليها، ففي الملحق الذي وقع في يونيو 1899 ومن خلال دراسته يتبن عدم معرفة الطرفين للمنطقة معرفة دقيقة، حيث أكتنف الغموض خط الحدود بين كل من دارفور وودَّاي فقد ورد في الاتفاقية أن خط الحدود في المنطقة الواقعة بين خطي طول 21،23 شرقاً سوف يعين بصورة يفصل بها مملكة ودَّاي عن دارفور خلاف ما كانت عليه مديرية دارفور عام 1882(رزق. يونان لبيب، 1976)، وفيما يلي تبيان تفاصيل الخلاف.

ثانياً. مفاوضات حول الحدود بين سلطان دارفور والحكومة الفرنسية 1909-1916

عقب عودة **علي دينار** إلى دارفور وإعلان عودة السلطنة سنة 1898، وضع جل اهتمامه في بسط سيطرته على كام التراب الفواري الذي حدده سلاطين الفور الأوائل، خاصة تلك الحدود مع سلطنة وداي والتي لم تكن مستقرة عبر التاريخ إذ كانت كثيرا ما تتداخل بحكم الانتشار القبلي.

كتب **علي دينار** عديد المراسلات إلى إدارة الحكم الثنائي (المصري الإنجليزي) في الخرطوم طالبا منها مسانده لوقف التمدد الفرنسي اتجاه أراضي الفور، مما أدخل الحكومة في مأزق عندما تراجعت عن دعمها له، ففي عام 1909، كتب **دينار** أول احتجاج رسمي للحكومة السودانية يشكو فيه من الانتهاكات الفرنسية على الحدود، حينها واجهت حكومة السودان خياراً صعباً؛ إما التعاون مع فرنسا لتحديد الحدود بين دارفور ووداي، مما يتطلب منها التخلي عن أجزاء من دارفور والاعتراف بالادعاءات الفرنسية، أو رفض مطالب فرنسا ودعم **علي دينار** بشكل كامل.

اتجهت حكومة السودان إلى حل وسط، فعرضت أن يتم ترسيم الحدود دوليا، لكن في الوقت نفسه، أصرّت على بقاء وضع **دينار** كما هو عليه ورفضت بشكل قاطع السماح له بإقامة أي علاقات خارجية مباشرة، حتى مع فرنسا، فلم تقدم له حكومة السودان أي دعم ملموس ، مما جعله في موقف ضعيف أمام الفرنسيين، وظلت الخطابات متبادلة بينه وبين الحكومة الثنائية في الخرطوم حيث بعث بخطاب إلى **رودولف سلاطين باشا Slatin, R. C** مفتش عام السودان جاء من ضمنه <<... فإذا كانت فرنسا تريد السلطان محمد صالح دود مرة فقد ليتحصلوا عليه وأمسكوه فما بالهم الآن سوى الطمع في استحواذهم لبلاد دارفور ...وعليه نرجو إن كان تعديهم هذا ليس معاملة من الحكومة، نرجو عدالتها وتكفيهم عنا وتمنعهم من التعدي علينا، وإن كان ذلك معاملة بينها وبين الحكومة فقد فوضنا أمرنا لله هو ربنا وربهم والموت في سبيل الأولين والآخرين...>> (Intell 7/2/14-20th Dec 1911).

ثم ألحقها **دينار** برسالة أخرى للمفتش العام للسودان أشار له فيها بأنه سبق وأن بيّن ـ أي سلاطين باشا ـ للقادة من الانجليز والفرنسيين أن دار تاما ودار مساليت تابعة لدارفور إلا أن ذلك الأمر كان على حد وصفه <<...كلام ساكت لغاية يوم تاريخه جنود فرنسا عاملين المنديرات والنقط...>> (Intell 7/2/14-11th Mar 1912).

من تلك المراسلات يتضح جلياً أن **دينار** كان على تواصل مستمر بمسؤولي الحكم في الخرطوم يخبرهم بتفاصيل ما يدور على حدوده الغربية، وأن ما قاله **سلاطين** بشأن كف القوات الفرنسية من تحركاتها لم يكن له أساس في أرض الواقع بدليل ما أشار إليه **دينار** من إقامة النقاط والحراسات، إلا أن **دينار** ثبت من خلال الرسالة الأخيرة أحقيته في السيطرة على الدارين كما أوضحت الحكومة من قبل أن تلك هي حدود دارفور منذ أن كان **سلاطين باشا** مديراً عليها.

تناولت المراسلات بين السلطان **علي دينار** والحكومة مسألة الحدود، حيث عبّر فيها السلطان عن انتصارات المساليت باعتبارها إنجازات قواته ووصف اعتداءات الفرنسيين على أنها انتهاكات لحدوده، وطالب الحكومة بالتدخل لحماية حدود دارفور من خلال التواصل مع الفرنسيين، وبالفعل قام **سلاطين** بمناقشة مسألة الحدود مع القائم بالأعمال الفرنسي بالقاهرة المسيو رو **Monsieur Roux** الذي تعهد بعدم دخول الفرنسيين في الدارين طالما أنهما ضمن حدود دارفور على

ألا يعمل **دينار** على إبقاء **دود مرّة** سلطان ودَّاي الذي عزله الفرنسيون والتجاء إليه بالقرب من حدود ودَّاي في دارفور(رزق، 1976).

في يناير عام 1909 أعاد السلطان سيطرته على دار تاما إلا أن الفرنسيين أجلوه منها في مايو من نفس العام وتقدموا لمناطق في دار سلا وعقدوا اتفاقية صداقة مع سلطانها **بخيت أبو ريشة** ثم تقدموا نحو دار زغاوة وقتلوا سلطانها **عبد الرحمن فرتي** (Intell 7/2/14–11th Mar 1912)، وهو من الزعماء الأقوياء الذين كان يعتمد عليهم **علي دينار** لتثبيت أركان حكمه في تلك الجهات، ونتيجة لذلك احتج **علي دينار** احتجاجاً شديد اللهجة لدى الحكومة الثنائية وأوضح موقفه تجاه هذا الاعتداء برسالة إلى الحاكم العام جاء من ضمنها <<... أن جميع حدود دارفور التي ملكوها آبائي وأجدادي ما دمت حيا في الدنيا لا نتركها لدولة فرنسا إلا أن نكون ميتا ولا نبالي في مدافعتهم ما دام أنهم جاوزوا الحدود وتعدو علينا نحاربهم إن شاء الله ولو أننا نكملوا عن أخرنا...>>(S.I.R. No.182–4 Sep 1909) ، وفي هذا الخطاب أول تهديد ضمني للحكومة الثنائية وقد يكون الهدف الآخر من هذا الخطاب هو إيصال الفكرة إلى الجيران الجدد، ثم كتب السلطان **علي دينار** خطاباً آخر شديد اللهجة **لسلاطين باشا** بتاريخ 10 ديسمبر 1912 جاء فيه <<... لقد أغضبني جداً مقتل عبد الرحمن فرتي وجميع من معه إذ هجم عليه جنود دولة فرنسا، وأحاطوا به في كل مكان وأطلقوا عليه النار ولم يفلت منهم أحد وقد كدر ذلك علينا غاية الكدر وما دام جنود فرنسا وصلوا إلينا في كل وقت ويهجموا ويقتلوا رجالنا ثلة بعد ثلة فلا راحة لنا من جهتهم هذا للمعلومية، وأرجو إذا كان نحن عندكم على بال وترغبون راحتنا بالجد عجلوا بما يطمئن البلاد من جهة دولة فرنسا، وإلا اتركونا نموتوا معهم فلا أسف علينا إن متنا في ديننا ليكون معلوميتكم ...>>(Intell 7/2/14– 11th Mar 1912).

قلقًا من تصاعد التوتر، سعت الحكومة الثنائية (المصرية–البريطانية) عن طريق مبعوثها في مصر ووزارة خارجيتها للتواصل مع نظيرتها الفرنسية لسحب قواتها من دار تاما، ودار قمر، ودار مساليت، باعتبارها أجزاءً من إقليم دارفور، رفضت الخارجية الفرنسية ذلك، معلنةً أن هذه السلطنات تابعة لإقليم ودّاي، وأن التنازل عنها لن يُفضي إلى السلام ما لم تُسيطر بريطانيا على كامل إقليم دارفور (Intell 7/3/3–21st April)، أمام هذا الموقف الفرنسي، اضطرت بريطانيا للدخول في مفاوضات حول حدود ودّاي ودارفور، لكن تعنت الفرنسيين في ربط هذه الديار بإقليم ودّاي عرقل التوصل إلى حلّ. في محاولة أخيرة، سعى البريطانيون لتشكيل لجنة تحكيم ثنائية لتحديد مصير هذه المناطق المتنازع عليها، ووعد المفتش العام **علي دينار** بالتوجه إلى أوروبا للقاء اللورد كتشنر باشا **Kitchener. H. H** والحاكم العام للسودان **ونجت باشا Wingate. F. R** (1899–1916) لمناقشة مسألة الخلاف مع الحكومة الفرنسية، وتعهد بإبلاغهم

بنتائج الاجتماع فورًا (رزق، 1976)، وفي رسالة تهدئة أخرى من قبل نائب المخابرات في 21 ديسمبر 1909 مفادها بأن عليه أن لا يخشى شيئاً ما دام مخلصاً للحكومة الثنائية(Barbour, K.M, 1950).

في يناير 1910، عقد **علي دينار** تحالفًا مع **دود مرة وتاج الدين المسلاتي** سلطان المساليت لغزو دار قمر، نجح التحالف في طرد السلطان **إدريس القمراوي** سلطان دار قمر، حليف الفرنسيين، من دار قمر(Theobald, A. B, 1965) ، تبع ذلك غزو دار تاما ودار مساليت في فبراير، لكن سرعان ما استعاد الفرنسيون السيطرة على دار مساليت (Theobald, A. B, 1965)، مثّل انتصار السلطان في دار مساليت أول اختبار حقيقي لقدرات قواته في مواجهة الفرنسيين، نُقل خبر الانتصار من قبل حاكم مديرية الأُبيض في 5 فبراير، مسببًا قلقًا للحكومة الثنائية في الخرطوم(Intell 7/5/11 –Feb1910) ، وهذا خبر ليس بجيد لدي الحكومة الثنائية في الخرطوم فهزيمة السلطان لقوة أوروبية يمكن أن يعني إجراء ذات القاعدة على الحكومة الثنائية التي كانت حتى هذه اللحظة تسعى بكل جهدها بأن لا يتسرع السلطان باتخاذ أي إجراء عملي حتى تتمكن من إرسال فريق ترسيم الحدود بين ودَّاي ودارفور(Lampen. G. D, 1950) ، على الرغم من مساعي الحكومة، شنّ المساليت والفور غارة في مارس 1910، توغلت حتى وصلت إلى بئر الطويل. هدد هذا التصعيد بحدوث توتر خطير بين الطرفين(Intell 7/2/12 –19 Mar.1910) ، أبرق على أثره **سلاطين** برقية إلى السلطان **دينار** جاء في مضمونها أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت أوامر صارمة لقواتها في ودّاي بمنع أي تجاوز للحدود المتنازع عليها، وطلب منه إصدار أوامره إلى جنوده بعدم تجاوز حدود ودَّاي أبداً(Lampen. G.D, 1950) ، إلا أن الفرنسيين لن يتنازلوا عن الانتقام من الفور والمساليت حيث قام القائد الفرنسي **القسيس جوليان Aumônier Julian** في السابع من أبريل 1910 بغزوهم ومطاردتهم حتى حدود دار مساليت، مبرراً هجومه بالعثور على خطابات تكشف عن خطة مشتركة بين الفور والمساليت ودود مرة والسنوسية لشن هجوم موحد على الفرنسيين ، وعلى أثر هذا التصعيد قام السلطان بتوجيه خطاب إلى أمراءه وقادته حثهم فيه على الاستعداد لقتال الفرنسيين(Intell 1/1/2 –5 Jun.1910).

شهدت مناطق التماس هدوء نسبياً بسب موسم الأمطار إلا أن الاشتباكات تجددت مع مطلع شهر أكتوبر على أثر هزيمة الفرنسيين على أيدي المساليت (Theobald, A. B, 1965) ، وعلى أثر تلك الهزيمة قام الفرنسيون بالرد على هذه الهجمة بقيادة **الكولونيل مول colonel Moll** الذي عين بدل من **الكابتن فيجنشو Fiebenchuh Capitaine** (Lampen. G. D, 1950)، يصاحبه فيها **حسن الجانجاوي** سلطان دار تاما الذي عينته الحكومة الفرنسية مكان **عثمان الطوراوي** المعين من قبل **علي دينار** بغية رد الاعتبار وتلقين **دينار** درساً، وفي نوفمبر دارت معركة شرسة تم بمقتضاها دخول الفرنسيين إلى دار تاما تم دار مساليت وأصبحت أبشَّة تحت سيطرتهم الكاملة وأسفرت المعركة عن

مقتل **الكولونيل مول** وثلاثة ضباط وأربعين عسكري وجرح تسعة وستون عسكري أما خسائر **علي دينار** فقد أودت هذه المعركة بحياة **تاج الدين** وأولاده وأولاد السلطان **أبكر إسماعيل** وأصيب السلطان **دود مرة** بجروح وخسر المساليت ما يزيد عن ستمائة رجل(Intell 1/1/1-16 Dec.1910)، وبهذا يكون السلطان قد فقد أقوى حليفين له في المنطقة وأضحى في مواجهة مباشرة مع الفرنسيين(Intell 1/1/2-5 Jun.1910)، ولكن العجيب في الأمر رغم احتجاج الحكومة الثنائية على الخطوات التي قامت بها الحكومة الفرنسية تجاه كل من ودَّاي وداري تاما ومساليت ورود عبارة في تقرير **سلاطين باشا** إلى الحاكم العام حول الهزيمة الساحقة على كل من الدارين ونصها الحرفي<<... يجب أن أعبر عن إعجابي البالغ لشجاعة وبطولة القائد الفرنسي مول وضباطه وللمغامرة التي قاموا بها ...>>(Intell 1/1/1-23Nov1910)، مما يعني أن هناك اتفاقاً غير معلن لتحطيم القوة في دارفور، أو أن الحكومة الثنائية كانت تنظر إلى النزاع بين الفور والفرنسيين بشيء من التربص بُغية القضاء على السلطان **علي دينار** وإنها كانت تعمل على أضعاف قوته لا على تقويته أو تثبيته، فلو كانت الحكومة الثنائية تعتبر دارفور محمية لها وأن الدارين فعلاً هما جزء من حدود الحكومة الثنائية فما كان **لسلاطين** أن يجرؤ على الثناء على قائد أخترق حدود دولة يخدم تحت رايتها، كما يمكن أن يُعزى سبب ذلك إلى انتصارات الفور الأخيرة على الفرنسيين وإمكانية إجراء ذات القاعدة على الحكومة الثنائية إذ ما نشب خلاف معها خاصة وأنها ماطلت كثيراً في مد السلطان بأي عتاد أو جنود لمساعدته في تأمين دارفور.

على النقيض من ذلك بعث **سلاطين** برقية إلى **علي دينار** في 24 ديسمبر 1910 ليؤكد لسلطان أن داري تاما ومساليت كانتا تحت إدارته في الفترة الواقعة بين 1881 و1883 عندما كان مديراً عاماً لدارفور(Intell 7/3/11-14 Dec.1910)، مما يعني أنها ضمن حدود دارفور التاريخية، وفي ذات الوقت أجرت الحكومة الثنائية اتصالاً يهدف إلى تذكير الحكومة الفرنسية بتأكيدات القنصل الفرنسي **رو Roux لسلاطين** بأنه سيبرق قواته بأوامر تقضي بعدم التدخل في شؤون دارفور وعلى ما يبدو أن الذي حدث خلاف ذلك (Intell 1/1/1-30 Dec.1910)، ففي تقرير أعده **سلاطين** عن العلاقات بين دارفور وفرنسا سنة 1911 أشار إلى أن الفرنسيين كانت لديهم نية مبيته لغزو الدارين، وذلك انتقاماً للهزيمة التي لحقت بهم من المساليت في يناير1910(Intell 1/1/2-10 Jan.191).

وفي تقرير آخر أعده في 5 فبراير 1911 موجه إلى الحاكم العام جاء فيه أن **علي دينار** كان يرى في تدخل الفرنسيين في دار تاما ومساليت خطراً عليه إلا أنه نجح في تجنّب الصدام المباشر مع الفرنسيين خلال السنوات الثماني الماضية، بينما ظلت الحدود بين الجانبين مفتوحة، إلا أن هزيمة **دود مرة** أوجبت على السلطان **علي دينار** إيواءه، ومما زاد من غضب وتشدد السلطان غزو الفرنسيين للداريين (Intell 1/1/1 -5 Fep.1911).

لقد احتوى مضمون التقرير على قدر من التجاوز في بعض العبارات سيما إصدار الأحكام النهائية بشأن منطقي لسلوك السلطان وسياسته الخارجية؛ كما يعتبر تدخل الفرنسيين في دارفور انتهاكاً للاتفاقية القائمة بين انجلترا وفرنسا سنة 1899 حيث لم تكن دار تاما ودار مساليت من ضمن المناطق المتنازع عليها.

عادت السلطات الفرنسية في ودَّاي إلى تصعيد الأمور عندما أقدمت على جباية الأموال من سكان قرية بورو فتضجر السلطان وبدأ في حشد جنوده وعسكرت الجيوش الفرنسية في المقابل في تيرقا Terga (Theobald, A. B, 1965) ، وفي يناير 1912 خضع السلطان **بخيت أبو ريشة** للفرنسيين وعزل السلطان **عسيل** ووضع مكانه إداري فرنسي هو الكولونيل **لارجو Colonel Largeau** ومنح سلطان المساليت استقلاله بعد أن أمضى اتفاقية تنازل بموجبها عن ثلث دار مساليت، غربي واديي أسانجا وكوجا(Intell. 1/1/3– 1st Jan 1912) ، وذلك يدل على أن سياسة الفرنسيين القاضية باستقطاب الحكام المحليين لم تجد نفعاً.

أما الحكومة الثنائية فقد استمرت في جمع الأدلة التاريخية فيما يتصل بالنزاع الحدودي، وذهبت وجهة النظر البريطانية في الخرطوم إلى عقد مؤتمر ثنائي سواء في لندن أو باريس على أن يحضره **سلاطين**(Davies. R, 1924) ، وفي الوقت ذاته أخذت فرنسا في التلويح بموافقتها على طرح الأمر على وسطاء ليكونوا حكماً في الخلاف القائم على أن لا يكون السلطان **علي دينار** طرفاً في التمثيل الدبلوماسي للمناقشة(Mitwalli, Suliman, 1953) ، غير ذلك لم تشهد سنة 1912 تصعيدا أخر واتجه الطرفان إلى التهدئة، وأدى الأمر إلى فتح الطريق التجاري بين دارفور وودَّاي حيث سُمح بمرور القوافل التجارية العالقة منذ مدة بين الطرفين(Intell 1/1/3 – Oct 1912)، إلا أن **علي دينار** عاد وأغلقها وأوقف التجارة مع ودَّاي في فبراير 1913.

وفي تحقيق أجرته الحكومة الثانية في مطلع مايو 1913 اتضحت فيه دقت المعلومات التي أوردها السلطان **علي دينار** قبل شهرين بقيام الفرنسيين بهجوم مفاجئ على التعايشة (Intell 7/2/20–Mar1913)، ثم قام **سلاطين** بأعداد مذكرة تفصيلية في يونيو أُبرقت إلى الخرطوم بشأن النزاع الحدودي جاء من ضمنها أن حكام دارفور خلال الفترة 1874–1884 وأن بعضهم لازال على قيد الحياة وأنه بالإمكان استجوابهم حول تبعية مناطق النزاع، كما أن جامعو الضرائب من هذه المناطق أيضاً لا يزالون على قيد الحياة وبالإمكان معرفة لصالح من كانت تجبى، وجاء من ضمن المذكرة أيضاً أن قرية بورو التي حاول سلطان ودَّاي أن يجمع منها الضرائب هي دارفورية والدليل رفض سكانها الدفع لتبعيتهم لدارفور (Intell 1/1/3– 30 Jun 1913).

ثالثاً. الاتفاق البريطاني الفرنسي حول الحدود بين تشاد والسودان 1919-1924

في عام 1914 اندلعت الحرب العالمية الأولى وخلالها جرّدت بريطانيا حملة على دارفور تهدف إلى التخلص من **علي دينار** خاصة بعد انحيازه واعلانه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، كما هدفت بريطانيا من هذه الحملة إلى ضم دارفور إلى الحضيرة الاستعمارية كجزء من السودان حيث سيرّت حملة ضخمة في السادس من نوفمبر 1916 استخدمت فيها الطائرات لضرب قوات علي دينار حيث قتل فيها، بعد ذلك أجّل النظر في مسألة الحدود إلى ما بعد الحرب، وقطعت المفاوضات بشأن اجتماع لجنة التحكيم لحل النزاع الحدودي بين دارفور ووداي، وتم الاتفاق على أن يؤجل كل الموضوع إلى ما بعد ستة أشهر من معاهدة السلام الخاصة بانتهاء الحرب، جاء بعد **سلاطين مكمايكل** .**MacMichael H. A** الذي أصبح مستشاراً للحاكم العام فيما يتعلق بشؤون دارفور، لذلك أشارت حكومة السودان خلال عام 1916 أنها تفضل تكوين لجنة مشتركة إنجليزية – فرنسية لتخطيط الحدود تقوم على تفاهم ضمني يقضي بأن تتخلى بريطانيا عن دار تاما لفرنسا على أن يحتفظ السودان بدار مساليت ودار قمر، ومع ذلك فقد رد وزير الخارجية البريطاني بأن الأمر يجب أن يعالج كجزء من التعديلات الإقليمية العامة في إفريقيا بعد الحرب، ولا يتم معالجته بشكل منفصل، لذا فقد ترك الأمر إلى مؤتمر السلام الذي أنعقد في فرساي في يناير 1919.

حضر **مكمايكل** بصفته ممثلاً للسودان في المؤتمر والذي تم فيه التوقيع على معاهدة تكميلية يوم 8-9 سبتمبر 1919 وكان قد عُدّل – طبقاً لما ذكره التفسير الفرنسي – اتفاقية 21 مارس 1899 وقد ذكر **مكمايكل** شروط المعاهدة التكميلية في خطاب سري وجهه إلى المندوب السامي البريطاني **ونجت باشا** في مايو 1919 جاء من ضمنه فقرة مهمة وترجمتها الحرفية كالتالي <<... إن النقطة الرئيسية هي أننا تركنا فرنسا تحتفظ بتاما وتركونا نحتفظ بمساليت وقمر وأعطيناهم في أقصى الشمال محميتهم حجار توك [الطرف الغربي لدار كُوبي شمال تاما] برغم أنهم زغاوة، وكل البديات والقرعان وأننا نعترف بخط وادي هور كحد شمالي لدارفور. أننا نحتفظ بواحة النطرون وبواحتين شماليها التي يبدو أن الخرطوم تريدها. على العموم أعتقد أن الأمر مرض جداً وأننا تغلبنا على كل المصاعب والمشاكل...>> .Intell) .2/2/11- 9th may 1916)

ظلت الفقرة 4 من اتفاقية 21 مارس 1899 كما هي ولم يشملها تعديل المعاهدة التكميلية، واشترطت هذه الفقرة على لجنة الحدود أن تبدأ العمل في الموقع نفسه المتفق عليه في الاتفاقية مباشرة إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بسبب عدم التصديق على بنود المعاهدة التكميلية من قبل البرلمانيين الفرنسي والبريطاني حتى شهر مارس 1921، فتم بعدها تعيين

هـ. جروسار Grosser. E من قبل الحكومة الفرنسية كرئيس للفريق الفرنسي والمقدم **هـ.د. بيرسون Pearson. E. D** مدير المساحة في حكومة السودان رئيساً للفريق البريطاني في لجنة الحدود؛ عقدت أولى اجتماعات اللجنة المشتركة في الفاشر في نوفمبر 1921 وبدأت اللجنة عملها في فبراير 1922، ومع انعقاد أول اجتماع مع **جروسار** ظهرت المشكلة الرئيسية في رسم الحدود المتفق عليها والتي تكمن في تفسير الفقرات الاستهلالية لمعاهدة 8 سبتمبر 1919 وهي:

<<... سيبدأ خط الحدود من النقطة التي تلتقي عندها الحدود بين الكنغو البلجيكي: وتتبع في الأساس ذلك الحاجز المائي حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض 11 شمالاً . ويرسم من هذه النقطة بهذه الطريقة ليفصل من حيث المبدأ بلاد التعايشة والقبائل الأخرى الخاضعة لدارفور عن تلك الموجودة في دار مساليت ودار قمر...>>(Shaw. W. B, 1929).

يبدو أن الفقرة قد أخطأت في تحديد موقع الحاجز المائي وأراضي قبيلة التعايشة فقد أُفترض أن هناك حاجزاً مائياً بين حوضي النيل والكنغو موجود شمالاً ينتهي عند خط العرض 11، ولكنه في واقع الأمر ينتهي بشكل مفاجئ عند خط العرض 9.45 كما افترض أن قبيلة التعايشة تقطن شمال خط العرض 11. إلا أن إقليمهم في الواقع يقع كله تقريباً جنوب تلك النقطة، وأصبح المشكل الحقيقي يتمثل في المعايير التي يجب إقرارها في تخطيط حدود أرض التعايشة الواقعة بين نقطتي عرض 9.45 و 11، في ذلك الاجتماع أوضح الفرنسيون أن الحاجز المائي (نهر سلامات) سيكون هو المعيار، وفي حال انعدم تطبيق ذلك فأنه يجب أتباع الحاجز المائي بين نهري شاري والنيل، وفي حالة تطبيق الرأي الثاني فهذا يعني عملياً أن جزء من قبيلة التعايشة سيضم إلى ودَّاي ـ تشاد حالياًـ وحتى إذا ما وضع المعيار القبلي في الاعتبار عند التخطيط سيصبح الأمر خارجاً عن نص الاتفاقية.

كما ظهر موضوع آخر محل خلاف يتعلق بنزاع حول ملكية آبار تيني، التي تقع على خط العرض 15. على الرغم من ورود تلك النقطة في الاتفاقية ضمن حدود السودان، اكتشف الفرنسيون أن الآبار تقع داخل تلك النقطة، وأصروا على ملكيتها نظرًا لأنها واقعة تحت إدارتهم منذ عام 1912. رد الإنجليز على ذلك بأنه وبغض النظر عن الاتفاقية، كانت تلك الآبار تحت إدارة الزغاوة خلال الأعوام 1917–1919. وفي هذا الرأي أيضًا، هناك خطأ آخر، حيث يُفترض أن قبيلة الزغاوة هي سودانية خالصة. ومع ذلك، في الواقع، يقطن أحد فروعها، وهم زغاوة كبي، الجانب الوداوي الواقع تحت السيطرة الفرنسية. بالنظر إلى المعيار القبلي، يصبح ترسيم الحدود في منطقة الزغاوة الشاسعة والواقعة بين خطي العرض 9.45 و15.70 نقطة نزاعً، وبحاجة إلى اتفاق جديد

إلا أن المشاكل التي وضعتها الاتفاقية لا تقف عند هذا الحد فقد وضعت أكثر من 38 قرية لقبيلة الداجو الدارفورية على خط عرض 15.12 وكان الفرنسيون قد حكموهم داخل الحدود الدارفورية، بالإضافة إلى قرى في دار سنيار على خط العرض 12 وجزء من منطقة كودوي على خط عرض 15.45 التي وضعتها الاتفاقية ضمن حدود السودان وقد أدارها الفرنسيون أيضاً منذ 1912 بلا منازع، ومن جهة أخرى وضعت الاتفاقية ما يعرف بنتوء كلبس الذي يضم 4 قرى دارفورية لم يدخلها الفرنسيون قط ضمن حدودهم الجديدة.

كلفت الحكومتان مندوباً لكل منهما للوقوف على المناطق محل النزاع، وكثفت الاجتماعات بين **بيرسون** و **جروسار** للخروج بحل يرضي الطرفين، من جويلية وحتى سبتمبر 1922 إلا أن تلك الاجتماعات لم تثمر عن أي حل لنقاط الخلاف، حاول **بيرسون** كسر ذلك الجمود بخطاب أرسله إلى **جروسار** مقترحاً عليه تبادل الأقاليم، موضحاً أن عرض النزاع على لجنة تحكيم سيعود بالأمر إلى المربع الأول، وأنه من المشكوك فيه أي الرأيين سيسود والمقصود هنا بتبادل الأقاليم هو أخذ الفرنسيين المجموعة الكبيرة لقرى الداجو والقرى التي على الجانب السوداني بخط المعاهدة في دار سنيار وشمال جبل كودوي، بينما يأخذ السودان نتوء كلبس وإقليم التعايشة (Intell. 1/10/9 – 8 Sep 1922) ، إلا أن رد **جروسار** جاء بأنه ليس من صلاحياته نقد الاتفاقية أو تغيير في بنودها وأن ذلك يعد خارج نطاق المهمة المكلف بتأديتها (Intell. 1/10/9– 12 Sep 1922) ، إلا أنه وعد برفع ذلك الاقتراح إلى حكومته، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر في أول يناير 1923 لوضع جميع المقترحات النهائية بين الطرفين(Intell. 1/10/9–13 Oct 1922) ، وقبيل الاجتماع كتب **بيرسون** رسالة إلى **جروسار** مبدئاً فيها تنازلات جديدة عن أرض التعايشة وأن حكومته ستكتفي برسم الحدود لحوالي 40كم إلى الشرق من النقطة التي طالب بها سابقاً وأن تُترك مسألة الخلاف حول نتوء كلبس إلى الحكومتين لنظر فيها، إلا أن **بيرسون** وأثناء طريقه لحضور الاجتماع أصيب بمرض أدى إلى وفاته في 28 ديسمبر 1922، وقد وجدت نسخة من الرسالة بين أوراقه ولا يُعرف ما إذ كان **جروسار** قد أستلم نسخة منها أو لا (Theobald. A. B, 1965).

كلفت الإدارة البريطانية الأسترالي أ. **بويس Boyce. A** مكان **بيرسون** وكان حينها رئيس لجنة مسح الجانب الجنوبي، وعقب عديد المراسلات بين الطرفين حُصر الخلاف حول آبار تيني وجزء من أرض التعايشة ورُفع الأمر إلى الحكومتين في لندن وباريس لنظر النهائي فيه، وعقد الاجتماع بين الحكومتين في مطلع نوفمبر 1923، وتم التوصل إلى اتفاق نصَّ على قبول خطة التسوية في قطاع التعايشة برسم الحدود عند حوالي 40 كم إلى الشرق من الادعاء البريطاني الأصلي الذي أقترحه **بيرسون لجروسار** في رسالته الأخيرة، وسلمت للفرنسيين بعض أجزاء من أراضي التعايشة ولكنها احتفظت للسودان بأرضهم القبلية الرئيسة وكذلك السكان، كما تم الاتفاق على خط التسوية فيما يتعلق بآبار تيني المتنازع عليه، وبهذه الحالة فإن التسوية أرضت معظم الادعاء الفرنسي، وأستمر **مكمايكل** قائلاً أنه مع ذلك

عندما وصلنا إلى هذه التسوية الإقليمية رفض الفرنسيون قبولها ما لم يحصلوا أيضاً على قرى الداجو ورفض **مكمايكل** الموافقة ما لم تمنح السودان نتوء كلبس الذي سيضيف إليها قرى كودوي وسنيار، ورد الفرنسيون أن تعليماتهم تجعل هذا التبادل مستحيلاً (Theobald, A. B, 1965).

توجهه أثر ذلك **جروسار** إلى باريس لعرض الأمر على حكومته وعاد إلى لندن وأكد بأن حكومته ستوافق فقط على التسويات الإقليمية التي تم الإنفاق عليها في القطاعات الشمالية والجنوبية إذا ما تم التخلي عن قرى الداجو وأنها رفضت أي تعديلات أخرى، وأُعطيت التعليمات بأن يعد **جروسار** و**بويس** خريطة وبرتوكولاً في مدة زمنية لا تتجاوز الأسبوع الواحد (Gillan. J.A. 1939) ، وخرجت النتائج النهائية للمؤتمر في 19 ديسمبر 1923 بقبول الحد الذي رسمه البروتوكول حيث تمت الموافقة بالحد الإقليمي الذي تم وصفه في القطاعين المتنازع عليهما والتخلي عن قرى الداجو وفقد الإنجليز أيضاً كلبس إلا أنهم احتفظوا بقرى كودوي وسينار (Theobald, A. B, 1965) ، وفي العاشر من يناير 1924 تم التوقيع على البروتوكول من قبل **جروسار** و**بويس**.

الخاتمة

كان التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا على الحدود التشادية السودانية مسألة معقدة وطويلة الأمد، وكان الدافع وراء ذلك عدة عوامل، بما في ذلك الرغبة لكلا الطرفين في بناء إمبراطورية في إفريقيا، والبحث عن موارد جديدة تثري خزائنها وتعزز من قوتها الاستعمارية لتحقيق طموحات الجيوسياسية ، كان للتنافس تأثير عميق على المنطقة، ولا يزال إرثه حتى وقتنا المعاصر فلم يراع عند تقسيم مناطق النفوذ إلى التكوينات الاجتماعية حيث قسمت الحدود الأسر والعشائر إلى قسمين وحرمت السكان من المراعي وعززت الصراعات المناطقية بين السكان على الموارد والمناطق الرعوية وسيادتها. وإذ كان لابد من الحدود فيجب أن ترسم بمعية سكانها وبما لا يسبب الضرر لأي من الطرفين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. دار الوثائق القومية السودان National Records Office of Sudan (N.R.O.S)

أ. تقارير المخابرات السودانية الشهرية Sudan Intelligence Reports Monthly (Intell)

- Intell 7/5/11 N.R.O.S. 1910 فبراير من حاكم الأُبيّض إلى نائب مدير المخابرات في السودان.
- Intell 7/2/12 from Gray to Gorst, 19 Mar.1910, N.R.O.S.
- Intell 1/1/2 from Ostak to the Governor General, 5 Jun.1910, N.R.O.S.
- Intell 1/1/1 from Slatin to Wingate, 23 Nov. 1910, N.R.O.S
- Intell 7/3/11 from Slatin to Ali Dinar, 14 Dec.1910, N.R.O.S
- Intell 1/1/1 from Slatin to Governor General, 16 Dec.1910, N.R.O.S.
- Intell 1/1/1 from Governor to Rasil 30 Dec.1910, N.R.O.S
- Intell 1/1/2 Slatin report for in 10 Jan.1911, N.R.O.S
- Intell 1/1/1 Slatin to Governor General, 5 Fep.1911, N.R.O.S
- Intell 7/2/14 From: Ali Dinar to The Inspector General. 11th Mar 1912, N.R.O.S.
- Intell 7/2/14 From: Ali Dinar to The Inspector General. 20th Dec1911, N.R.O.S.
- Intell. 1/1/3 The border between Darfur and Waddai, 1st Jan 1912, N.R.O.S.
- Intell 7/3/3 From: Slatin Pasha to Ali Dinar. 21st April 1912, N.R.O.S.
- Intell 1/1/3 British Foreign Secretary to Lord Kitchener in Oct 1912, N.R.O.S.
- Intell 1/1/3 Memorandum prepared by Slatin to the Governor-General on the border dispute in 30 Jun 1913, N.R.O.S.
- Intell 7/2/20 N.R.O.S 1913 السلطان علي دينار إلى نائب مدير المخابرات في مارس.
- Intell. 2/2/11 from MacMichael to the Assistant Director of Intelligence. 9th may 1916, N.R.O.S.
- Intell. 1/10/9 Pearson to Grossard. J. H, 13 Oct 1922, N.R.O.S
- Intell. 1/10/9 Pearson to Grossard. J. H, 8 Sep 1922, N.R.O.S
- Intell. 1/10/9 Pearson to Grossard. J. H, 12 Sep 1922, N.R.O.S

ب. السودان في مدونات ورسائل Sudan Notes& Records (S.N.R)

- Barbour K.M. The Wadi Azum from Zalingei to Murnei, S.N.R: Vol.31 part 1, 1950.
- Davies. R. The Masalit Sultanate, S.N.R: Vol.7 part.1, 1924.
- Gillan. J.A. Darfur.1916, S.N.R: Vol.22 part.1, 1939.
- Lampen. G.D. History of Darfur. S.N.R: Vol.31 part.2, 1950.
- Mitwalli, Suliman. A Fragment from of Ali Dinar. S.N.R: Vol.34 part.1, 1953.
- Shaw. W. B. Darb El Arba'in forty days' Road, S.N.R: Vol.12 part.1 , 1929.

2. وثائق مكتبة السودان جامعة الخرطوم Library of the University of Khartoum (Uni. Of Kh. Library)

أ. تقارير المخابرات السودانية الشهرية Sudan Intelligence Reports Monthly (S.I.R)

- S.I.R. No.182. Uni. of Kh. Library, The Sudan Collections, 4 Sep 1909

3. الكتب

- Theobald, A. B, **Ali Dinar the last sultan of Darfur1898-1916**, western printing serves, London, 1965.

ثانياً: المراجع

- رزق. يونان لبيب ، **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1898-1924**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر ، 1976.